سبل النهوض بالقطاع التأميني في العراق
(الفرص والتحديات والحلول)

الباحث: إيناس فؤاد نجيب
مدير عام شركة التأمين الوطنية/ وزارة المالية

أ.د. سعد علي حمود
مستشار رئيس جامعة الإسراء

يُعدُّ التأمين أداة اقتصادية قيمة للأفراد والمؤسسات، بوصفه يوفر غطاءً ماليًا وافيًا ضد المخاطر، فضلاً عن مواجهة الأزمات والكوارث؛ لذا جاءت أهمية البحث من ضرورة التعامل الجدي مع التحديات، التي تواجه قطاع التأمين العراقي من حيث غياب الوعي التأميني، ما ولّد إشكالية للبحث بعدم وجود برامج فاعلة لرفع مستوى الثقافة التأمينية في المجتمع العراقي، وبناءً على ذلك؛ برز الهدف الرئيس للبحث بشأن تطوير برامج فاعلة للتعريف بالخدمة التأمينية من الجوانب الاقتصادية، والقانونية، والتسويقية، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توجيه أسئلة مقابلة الخبراء في التأمين، وعددهم (12) خبيرًا، وكان متوسط أعمارهم (52) سنة، ومعدل سنوات خدمتهم (21) سنة، وأشار أفراد العينة إلى وجود فرص كبيرة متاحة لشركات التأمين العراقية لتقديم منتجات تأمينية جديدة، واستخدام التكنلوجيا الفاعلة في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن مواجهة التحديات الكبيرة، ومن أبرزها الافتقار إلى الوعي التأميني وعدم الثقة، وقد طرحت الباحثة حلولاً مفيدة من أهمها، العمل الجاد والمستمر على تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالتأمين لجعلها أكثر ملاءمة للتطورات المتقدمة في العالم، فضلاً عن تنفيذ حملات توعية شاملة وواسعة النطاق بشأن أهمية التأمين، وإدارة الخطر، وتضمين التعليم التأميني في مناهج كليات الإدارة والاقتصاد، والاستفادة من خبرات الشركات العالمية في مجال التأمين، وإدارة الخطر عبر إقامة شراكات أعمال تساعد في تحسين الأداء لغرض تقديم خدمات متطورة.

الكلمات المفتاحية: سوق التأمين العراقية، فرص التأمين، تحديات شركات التأمين العراقية، سبل النهوض بالتأمين.

Insurance is considered a valuable economic tool for individuals and institutions as it provides adequate financial coverage against risks, as well as helps in facing crises and disasters. The importance of this research lies in the necessity of seriously addressing the challenges facing the Iraqi insurance sector, particularly the lack of insurance awareness. This issue has led to the research problem, which is the absence of effective programs to raise the level of insurance culture in Iraqi society. Accordingly, the main objective of the research emerged, focusing on developing effective programs to introduce insurance services from economic, legal, and marketing perspectives. The researcher relied on the descriptive-analytical approach by interviewing (12) insurance experts, whose average age was (52) years, and their average years of service was (21) years. The sample indicated that there are significant opportunities available for Iraqi insurance companies to offer new insurance products and to use effective technology in economic development. Moreover, they also face major challenges, the most notable being the lack of insurance awareness and trust. The researcher proposed several useful

solutions, the most important of which are: continuous and serious efforts to update the laws and regulations related to insurance to make them more compatible with advanced developments in the world as well as implementing comprehensive and wide-ranging awareness campaigns on the importance of insurance and risk management, including insurance education in the curricula of administration and economics colleges. Leveraging the expertise of global companies in the field of insurance and risk management by establishing business partnerships that help improve performance to provide advanced services.

Keywords: Iraqi insurance market, insurance opportunities, challenges facing Iraqi insurance companies, ways of promoting insurance.

الاستلام	الارجاع	القبول
2024/11/2	2024/11/13	2024/11/24

المقدمة

يُعدُّ التّأمين من أهمّ الأدوات الاقتصاديّة، التي تسهم في استقرار الأفراد والمؤسّسات على حدّ سواء؛ إذ يوفّر غطاءً ماليًّا ضدّ المخاطر المختلفة، ممّا يعزّز من القدرة على مواجهة الأزمات غير المتوقّعة، ومع تطوّر المجتمعات، وازدياد التّعقيدات في الأنشطة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، برزت الحاجة إلى تطوير قطاع التّأمين بشكل مستمر، لمواكبة هذه التّغيرات، والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وضمن هذا السّياق، يُعدُّ النّهوض بقطاع التّأمين مسألة حيويّة تتطلّب العمل على محاور عديدة، ومن أهمّ هذه المحاور:

- تحسين التّشريعات والقوانين الخاصّة بتنظيم ودعم قطاع التّأمين.
- تعزيز التّوعية المجتمعيّة بفهم أهميّة التّأمين.
- تطوير المنتجات التّأمينيّة لتلبية احتياجات الأفراد والشّركات في ظلّ المتغيّرات الحاليّة والمستقبليّة.

ويُعدُّ تطوير قطاع التّأمين ليس فقط ضرورة اقتصاديّة؛ بل هو أيضًا جزء من استراتيجيّة التّنمية المستدامة، التي تسعى إلى خلق بيئة اقتصاديّة آمنة ومستقرّة تُمكّن الأفراد والمؤسّسات من العمل بثقة واطمئنان، وبناءً على ذلك سيستعرض هذا البحث سبل النّهوض بقطاع التّأمين، مسلّطًا الضّوء على التّحدّيات، التي تواجه هذا القطاع، والفرص الممكنة والمتاحة لتعزيز دوره في الاقتصاد المحلي والعالمي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً: إشكالية البحث

1. عدم وجود برامج فاعلة لرفع مستوى الثّقافة التّأمينيّة في المجتمع وبشكل مستمر.
2. التّأمين لا يقوم بدور مهم في معالجة الآثار النّاتجة عن العمليّات الإرهابيّة.
3. تنمية قطاع التّأمين تعتمد على حالة الاستقرار، ولكن ظاهرة الإرهاب تشكّل تهديدًا حقيقيًّا لعمليّة تنمية هذا القطاع، ومن ثمّ تستنفذ رأس مال شركات التّأمين ومدّخراتها، ومن ثمّ حرمان اقتصاد البلد من فرص كثيرة، وفي المقابل لم تظهر أيّ معالجات لواقع تأثير التّأمين من الحوادث الشّخصيّة في الأعمال الإرهابيّة.

4. القوانين والتّشريعات بعد أن رُفِعَ الحصار الاقتصادي عن العراق بعد سنة 2003، كان الأمل كبيرًا بأن يعود سوق التّأمين العراقية، ويسترد مكانته المرموقة، إلّا أنّ ما حدث هو العكس، إذ صدر قانون رقم 10 لسنة 2005، الذي قام بتحديد فرص تطوّر شركات التّأمين العاملة في العراق، من خلال عدم اشتراطه وجوب التّأمين على الأموال الموجودة داخل العراق، أو التي ترد إليه لدى شركات التّأمين في العراق، أو أيّ فرع للشّركات الأجنبيّة المسجّلة في العراق، حين تسبّب هذا القانون بتقليص العمل الإنتاجي للشّركات العراقيّة بشكل ملحوظ وكبير، وخروج أقساط التّأمين خارج العراق.
5. الإرهاب ودوره في تحديد نشاط التّأمين في العراق، ويتمثّل في أنّ المشرّع العراقي وقبل صدور قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005، وضع تعريف الإرهاب على أنّه كلُّ فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعات منظّمة باستهداف فرد، أو مجموعة من الأفراد، أو جماعات، أو مؤسّسات رسميّة، أو غير رسميّة، وأوقع الضّرر بالممتلكات الخاصّة والعامّة بغية الإخلال بالوضع الأمني، أو الاستقرار، أو الوحدة الوطنيّة في العراق، أو إدخال الرّعب، والخوف، والفزع بين النّاس، وإثارة الفوضى، تحقيقًا لغايات إرهابيّة، وهذا يُعدُّ تحدّيًا لشركات التّأمين؛ إذ إنّ الإرهاب ممكن أن يتسبّب خسائر ماديّة كبيرة، قد تفوق قدرة شركة التّأمين على تعويض تلك الأضرار.
6. غياب الوعي التّأميني، ويتمثّل في أنّ شركات التّأمين لم تقم باستهداف المواطنين، سواء من حيث زيادة الوعي التّأميني لديهم، أو من حيث توفير الخدمات التي يحتاجونها، ولم تكن هناك محاولات حقيقيّة للاستفادة من هذا المجال بالشّكل الذي يحقّق للعملاء خدمات تأمينيّة مع الحاجات الأخرى، التي تشبع رغبات الأفراد، كما أنّه من الضّروري القيام بخلق ثقافات تأمينيّة لدى المواطنين، والقيام بتحسين صورة القطاع التّأميني لديهم، وبناء جسور الثّقة المتبادلة بين شركات التّأمين وبين المواطنين، وذلك بترسيخ وتعميق الفكر لدى الجمهور بأنّ شركات التّأمين لديها مهمّة أساس هي تعويض المواطن عمّا يصيبه من الخطر، وليس جمع الأقساط منه فقط.

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهميّة الدّارسة الحاليّة من أنّ أبعاد جودة الخدمة التّأمينيّة في شركة التّأمين الوطنيّة لم تحظ باهتمام كبير من قبل الدّارسين والباحثين للنّهوض بواقع الجودة في قطاع التّأمين مقارنة بقطاع الصّناعة، وبما إنّ الجودة تُعدُّ واحدة من الأسبقيّات التّنافسيّة، التي تسعى الشّركة إلى تحقيقها، فإنّ قياس أبعاد جودة الخدمة التّأمينيّة، يُعدُّ من المسائل الجوهريّة بالنّسبة لشركة التّأمين الوطنيّة، ولا سيّما أنّ العراق مقبل على انفتاح أسواقه أمام شركات التّأمين العربيّة والأجنبيّة، ممّا يتطلّب من شركة التّأمين الوطنيّة انتهاج استراتيجيّات فاعلة لتحسين جودة خدماتها وتسويقها باعتماد أساليب إداريّة علميّة، وحديثة لتحقيق رضا الزّبون، من خلال إشباع حاجاته ورغباته، ممّا يعطي هذا الموضوع أهميّة بالغة، ويجعله مجالًا يستحق الدّراسة والبحث.

يقوم مفهوم التّأمين الحديث على أساس القيام بتجميع الأخطار، وتوزيع الخسائر، سواء ماديّة كانت أم معنويّة على الأفراد، وبذلك فإنّ التّأمين كنظام تعاوني يعمل على تخفيف وطأة الخسائر الماديّة، التي قد تُلحق بالأفراد من خلال توزيعها على المواطنين، كما إنّ التّحدّيات التي تواجه قطاع التّأمين في العراق تلعب دورًا كبيرًا في الحدّ من انتشار ثقافة التّأمين في العراق، إذ إنّ أهمّ التّحدّيات التي تواجه قطاع التّأمين هي محدوديّة الأغطية التّأمينيّة؛ بسبب انقطاع العراق عن سوق التّأمين العالميّة، كما إنّ القوانين والتّشريعات التي سنّتها الدّولة تُعدُّ من أهمّ التّحدّيات التي تواجه نمو قطاع التّأمين، في حين يلعب الإرهاب دورًا مهمًا في تحديد النّشاط التّأميني في العراق، ويُعدُّ أحد أهمّ التّحدّيات التي تواجه قطاع التّأمين، وذلك لصعوبة تسعير التّأمين ضدّ الإرهاب، كما إنّ غياب الوعي التّأميني يُعدُّ أيضًا من التّحدّيات، التي تُواجه التّأمين في العراق، لما للوعي التّأميني من دور مهم في طلب الخدمة التّأمينيّة في العراق.

تعمل أغلب دول العالم جاهدة على توفير المتطلّبات الضّروريّة لحماية ممتلكاتها الاقتصاديّة من أيّ كوارث طبيعيّة، أو غير طبيعية، قد تُلحق بهذه الممتلكات، ومن الوسائل التي تستخدمها الدّول لتقليل أضرار التّأمين، إذ إنّ التّأمين كنظام يقوم بتجميع الأخطار المختلفة، وتوزيعها على المجموعة، وهو بذلك يحقّق تكافلًا اجتماعيًّا بين الأفراد، إذ يعمل هذا النّظام على تحويل الأخطار من الفرد إلى المجموعة، ثمّ يقوم بتوزيع الخسائر على أفراد المجموعة جميعًا، ونظرًا لأهميّة قطاع التّأمين، وضرورة تطويره، والعمل على رفع مستوى الأداء؛ جاء هذا البحث من أجل التّعرّف على

طبيعة نشاط شركة التّأمين، وأهمّ التّحدّيات التي قد تواجه التّأمين كقطاع؛ لذا كانت أهميّة هذا البحث، دراسة واقع التّأمين في العراق، والتّعرّف على أنواعه، وشروط تطبيقه، وأهمّ التّحدّيات التي تواجه قطاع التّأمين، مع وضع الحلول المناسبة، بعد قراءة تحدّيات قطاع التّأمين في العراق، التي تحول دون انتشار ثقافة التّأمين فيه.

ثالثاً: أهداف البحث

1. أهميّة وضع برامج فاعلة بشكل مستمر لرفع مستوى الثّقافة التّأمينيّة في المجتمع.
2. تسليط الضّوء على مفهوم التّأمين بشكل عام، والتّعريف بأنواع التّأمين، وشروط تطبيقه.
3. التّعرّف على أهمّ التّحدّيات، التي تواجه قطاع التّأمين، ووضع الحلول المناسبة لها.
4. التّعريف بالخدمة التّأمينيّة من الجوانب التّسويقيّة، والقانونيّة، والاقتصاديّة.
5. معرفة مستوى الجودة المقدّمة للزّبون من قبل شركة التّأمين الوطنيّة، وتقديم التّوصيات لتلافي النّواقص، ومعالجة الخلل.
6. الوقوف على التّحسينات الضّروريّة المطلوبة في الخدمات التّأمينيّة، وأثر ذلك على اختيار الزّبائن؛ لتتمكّن شركات التّأمين من مواجهة التّحدّيات الحاليّة، والمستقبليّة.

رابعاً: طريقة العمل وفرضية البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتّحليلي، مع الاستعانة من خلال المنهج الوصفي بعدد من المصادر العلميّة، والبحوث، والدّراسات، والدّوريّات، والمجلّات العربيّة، وأمّا المنهج التّحليلي فقد جمع البيانات عن طريق استمارة المقابلة لخبراء في التّأمين بالسّوق العراقيّة من العاملين في القطاعين العام والخاص والبالغ عددهم (12) خبيرًا، وفقًا للاستمارة المرافقة بالبحث.

ويعتمد هذا البحث على عدد من الفرضيات أهمها وجود علاقة عكسية بين التأمين والوعي التأميني، إذ إنّ التّأمين يتراجع في حال عدم توفّر الوعي التّأميني عن طريق الإعلان والتّرويج والعكس صحيح، ويرتبط قطاع التّأمين بعلاقة طرديّة بالوضع الأمني، فكلّما تعاظمت خطورة الوضع الأمني تعاظمت الحاجة للتّأمين من خلال إقناع الجمهور بالتّأمين لتقليل الأخطار المترتّبة على زيادة خطورة الوضع الأمني والعكس.

انبثقت عن الفرضيّة الرّئيسة المذكورة آنفًا، ثلاث فرضيّات ثانويّة، وهي:

1. إنّ للعلاقات العامّة دورًا مهمًا في شركات التّأمين، يبرز في أشكال عديدة، منها إعلام الجمهور بالخدمة التي تقدّمها الشّركة ومدى الإفادة منها، وزيادة وعي الجمهور وإقناعه بأهميّة الجهود التي تبذلها الشّركة، ومحاولة تجنّب سوء الفهم النّاتج عن أيّ فراغ في المعلومات، يُفسح المجال لظهور الشّائعات والأكاذيب.
2. يؤدّي ضعف النّشاط التّرويجي، وعدم اتّساع نطاق الوعي التّأميني، وعدم ملاءمة الأغطية التّأمينيّة إلى عدم رواج الخدمة التّأمينيّة.
3. تبحث الشّركة عن الأفراد الذين هم بحاجة للخدمات التّأمينيّة، وتقوم بتحفيزهم على شرائها من أجل الحصول على فوائد التّأمين.

المبحث الثاني: القطاع التأميني في العراق

التّأمين هو نظام يهدف إلى تقليل المخاطر الماليّة للأفراد والشّـــركات عن طريق تحويل تلك المخاطر إلى شـــركة التّأمين، ويعتمد هذا النّظام على مبدأ توزيع المخاطر على عدد كبير من الأفراد، ممّا يقلّل من الضّرر المالي على الفرد، أو الشّركة عند وقوع الحدث للمؤمّن له.

أولاً: نبذة تاريخية عن تطور قطاع التأمين في العراق

تطوّر قطاع التّأمين في العراق يعكس التّغيرات الاقتصاديّة والسّياسيّة التي مرّ بها البلاد عبر السّنوات، وفيما يلي نبذة تاريخيّة عن تطوّر هذا القطاع (مصباح كمال/ 2011):

1. النّشأة والتّأسيس: بدأ قطاع التّأمين في العراق بشكل رسمي في أوائل القرن العشرين، إذ تأسّست أولى شركات التّأمين في ثلاثينيّات القرن الماضي، وكانت شركات التّأمين البريطانيّة هي المسيطرة على السّوق العراقيّة في ذلك الوقت.
2. الاستقلال والنّمو: شهدت هذه المدّة تأسيس شركات تأمين وطنيّة، مثل الشّركة الوطنيّة للتّأمين في عام 1950، وبدأت الحكومة العراقيّة تتدخّل في تنظيم القطاع لضمان استقراره وتوسّعه.
3. التّأميم: في السّبعينيّات، ومع توجّه الحكومة نحو الاشتراكيّة؛ أُمّمت العديد من شركات التّأمين، وحُوّلت إلى ملكيّة الدّولة، ممّا أدّى إلى هيمنة القطاع العام على سوق التّأمين.

4. الحرب والعقوبات: تعرّض قطاع التّأمين لضغوط كبيرة نتيجة للحروب التي خاضها العراق، والعقوبات الاقتصاديّة الدّوليّة التي فرضت عليه، فتقلّص نشاط التّأمين بشكل كبير، وشهدت الشّركات الوطنيّة صعوبات في العمل والاستمراريّة.
5. التّغيير والانفتاح: بعد عام 2003، بدأ القطاع يشهد بعض التّغييرات، عبر السّماح بدخول شركات التّأمين الأجنبيّة إلى السّوق العراقيّة، وأصبحت هناك محاولات لإعادة بناء القطاع وتنظيمه.
6. إعادة التّنظيم: أُسّس ديوان التّأمين لتنظيم ومراقبة عمل شركات التّأمين في البلاد بموجب قانون رقم 10 لتنظيم أعمال التّأمين سنة 2005، وبدأت الحكومة بتشجيع الاستثمار في قطاع التّأمين لتحسين أدائه، وتوسيع خدماته.
7. النّمو والتّحدّيات: شهد القطاع نموًا تدريجيًّا مع دخول شركات جديدة إلى السّوق، وزيادة الطّلب على خدمات التّأمين، ومع ذلك، ما زال القطاع يواجه تحدّيات عديدة، أهمّها ضعف الوعي التّأميني بين المواطنين، والتّحدّيات الاقتصاديّة، والتّنظيميّة، والتّكنلوجيّة.

أمّا شركات التّأمين الحكوميّة الرّئيسة في السّوق العراقيّة، فهي:

أ. شركة التّأمين الوطنيّة: تأسّست عام 1950، وهي واحدة من أقدم وأكبر شركات التّأمين في العراق.
ب. شركة التّأمين العراقيّة: تأسّست عام 1959، وتقدّم خدمات تأمين متنوّعة.
ج. شركة إعادة التّأمين: تأسّست عام 1960، وتعمل في مجال إعادة التّأمين.

ثانياً: بيئة التأمين: الفرص والتحديات وإدارة المخاطر

❖ توجد في قطاع التّأمين فرص متاحة كثيرة من أهمّها ما يأتي: (الخفاجي / 2012)

1. التّوسّع في الأسواق النّاشئة: يمكن لشركات التّأمين الاستفادة من النّمو الاقتصادي في الأسواق النّاشئة، إذ تزداد الحاجة إلى منتجات التّأمين مع زيادة الوعي بأهميّة الحماية الماليّة، هذا فضلًا عن أنّ التّحسّن الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الأجنبيّة والمحليّة، يزيد من الطّلب على خدمات التّأمين.
2. التّكنولوجيا الرّقميّة: يمكن استخدام التّكنولوجيا لتحسين الخدمات، وتقديم منتجات تأمين مبتكرة، مثل التّأمين على الطّلب (On-Demand Insurance)، والتّأمين القائم على البيانات.

3. الابتكارات في المنتجات: تطوير منتجات تأمينيّة جديدة لتلبية احتياجات العملاء المتغيّرة، مثل التّأمين على الإنترنت، والأمن السّيبراني، وتأمين التّغيّر المناخي.
4. الشّراكات والتّحالفات: يمكن لشركات التّأمين تعزيز عروضها من خلال الشّراكات مع شركات التّكنولوجيا الماليّة (Fin Tech)، والمؤسّسات الماليّة الأخرى.
5. التّنوّع السّكاني: العراق يمتلك قاعدة سكانيّة كبيرة ومتنوّعة، ممّا يخلق فرصًا لتقديم منتجات تأمينيّة متعدّدة تتناسب واحتياجات السّوق.
6. الإصلاحات الحكوميّة: الإصلاحات السّياسيّة والاقتصاديّة يمكن أن تسهم في خلق بيئة أعمال أكثر استقرارًا وجاذبيّة لقطاع التّأمين.

❖ وأمّا من أبرز التّحدّيات في قطاع التّأمين، وهي: (مصباح كمال /2011).

1. المخاطر السّيبرانيّة: تزايد الهجمات الإلكترونيّة يُشكّل تهديدًا كبيرًا، إذ يمكن أنّ يؤدّي إلى خسائر ماليّة كبيرة وتعطّل العمليّات.
2. التّغيرات التّنظيميّة: يمكن أن تؤدّي التّشريعات والقوانين الجديدة إلى زيادة التّكاليف التّشغيليّة والامتثال.
3. تغيّر المناخ والكوارث الطّبيعيّة: كثرة الكوارث الطّبيعيّة نتيجة التّغيّر المناخي تزيد من تكلفة المطالبات التّأمينيّة.
4. التّقلّبات الاقتصاديّة: التقلّبات الاقتصاديّة تؤثّر على القدرة الشّرائيّة للعملاء، وتزيد من معدلات إلغاء السّياسات.
5. الوضع الأمني والّسياسي: عدم الاستقرار الأمني والسّياسي يشكّل تحديًا كبيرًا للشركة، إذ يؤثّر في عمليّاتها اليوميّة، وقدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة، كما إنّ الاضطرابات الأمنيّة تؤثّر سلبًا في الأعمال والتّجارة بشكل عام، ممّا ينعكس على قطاع التّأمين.
6. البنية التّحتيّة: تضرّرت البنية التّحتيّة بشكل كبير بسبب الحروب والنّزاعات، ممّا أثر في السّوق التأمينيّة، وأدّى إلى زيادة المخاطر.
7. المنافسة: تواجه الشّركة منافسة قويّة من شركات التّأمين المحليّة والدّوليّة التي دخلت السّوق العراقية بعد عام 2003.

8. قلّة الوعي والثّقة: قلّة الوعي بأهميّة التّأمين وثقة المواطنين في شركات التّأمين تمثّل تحدّيًا كبيرًا.
9. التّشريعات: قد تكون بعض القوانين واللوائح غير ملائمة أو غير محدّثة بما يتناسب والتّطوّرات الحديثة في مجال التّأمين.
10. قلّة التّوعية والتّعليم: غالبًا ما تكون المعلومات بشأن التّأمين غير متاحة بشكل كافٍ أو غير واضحة للجمهور، كما يمكن أن يكون هناك نقص في البرامج التّعليميّة والتّوعويّة، التي تشرح أهميّة التّأمين، وكيفيّة عمله.
11. المفاهيم الخاطئة: قد تكون هناك مفهومات خاطئة بشأن التّأمين، مثل الاعتقاد بأنّه مكلف، أو غير ضروري، أو أنّ شركات التّأمين لا تدفع التّعويضات عند الحاجة.
12. الثّقافة المجتمعيّة: في بعض الثّقافات، قد يكون هناك اعتماد كبير على الأسرة أو المجتمع في مواجهة الأزمات الماليّة، ممّا يقلّل من الحاجة إلى التّأمين.
13. التّجارب السّلبيّة: قد تكون التّجارب السّلبيّة مع شركات التّأمين، مثل تأخير دفع التّعويضات أو رفض المطالبات، سببًا في تراجع الثّقة بالتّأمين، وعدم رغبة الاشتراك فيه.

❖ وقدر تعلّق الأمر بإدارة المخاطر في بيئة التّأمين العراقيّة، فيمكن إجمالها بالآتي: (مصباح كمال/ 2011).

1. تنويع المحفظة: تنويع المنتجات، والخدمات، والأسواق، يساعد في تقليل تأثير المخاطر المحتملة.
2. استخدام البيانات والتّحليل: تحليل البيانات بشكل فعّال يمكن أن يساعد في التّعرّف على المخاطر المحتملة، وتطوير استراتيجيّات للتّخفيف منها.
3. إعادة التّأمين: الاعتماد على إعادة التّأمين لتوزيع المخاطر الكبيرة، وتقليل تأثيرها المالي.
4. الالتزام بالقوانين والتّشريعات: التّأكّد من الامتثال للقوانين والتّشريعات المتعلّقة بالتّأمين لحماية الشّركة من الغرامات والعقوبات.

ثالثاً: واقع شركة التأمين الوطنية وسبل النهوض بها

تتمتّع شركة التّأمين الوطنيّة بإمكانات كبيرة، ولكنّها تواجه تحدّيات متعدّدة؛ إذ تُعدُّ واحدة من أقدم وأكبر شركات التّأمين في العراق، وتأسّست في عام 1950، وهي ركيزة أساس في صناعة التّأمين في البلاد، وتهدف الشّركة إلى تقديم خدمات تأمينيّة متكاملة تلبّي احتياجات الأفراد والشّركات، وتغطّي مجموعة واسعة من الأخطار التّأمينيّة، وقد تطوّر عمل الشّركة وفقًا لما يأتي: (مصباح كمال / 2011)

1. التّأسيس والسّنوات الأولى: تأسّست شركة التّأمين الوطنيّة بمرسوم ملكي في عام 1950، وكانت في البداية تتبع وزارة الماليّة، وبدأت الشّركة بعمليّاتها في سوق التّأمين العراقيّة بشكل محدود، ولكنّها سرعان ما وسّعت نطاق أعمالها لتشمل أنواع التّأمين جميعًا.
2. التّطوّر والتّوسّع: خلال العقود اللاحقة، شهدت الشّركة توسّعًا كبيرًا في عمليّاتها، وزادت عدد الفروع والخدمات المقدّمة، وأدخلت منتجات تأمينيّة جديدة لمواكبة تطوّر السّوق واحتياجات العملاء، كما تميّزت الشّركة بتبنّي أحدث التّكنولوجيا في إدارة العمليّات التّأمينيّة، وتحليل المخاطر.
3. التّحدّيات والإنجازات: واجهت الشّركة العديد من التّحدّيات، خاصّة خلال مدد الحروب والاضطرابات السّياسيّة، التي أثّرت في العراق، ومع ذلك، استطاعت الشّركة الصّمود والتّكيّف مع الظّروف المتغيّرة، محقّقة العديد من الإنجازات في تقديم خدمات تأمينيّة موثوقة.
4. تُقدّم شركة التّأمين الوطنيّة مجموعة واسعة من المنتجات التّأمينيّة التي تشمل كلاً من: (إيمان عبد الله شياع/ مدير قسم التّخطيط والتّسويق في شركة التّأمين الوطنيّة/ مقالات في التّأمين).

أ. التّأمين على الحياة: يشمل هذا النّوع من التّأمين عقودًا تهدف إلى حماية الأفراد من المخاطر الماليّة النّاتجة عن وفاة المؤمّن له، ويمكن أن يكون هناك العديد من الأشكال المختلفة للتّأمين على الحياة، مثل التّأمين مدى الحياة، والتّأمين المؤقّت.

ب. التّأمين الصّحي: يهدف هذا النّوع من التّأمين إلى تغطية تكاليف الرّعاية الصّحيّة للأفراد، ويمكن أن يغطّي التّأمين الصّحي تكاليف العلاجات الطّبيّة، والجراحات، والأدوية، والإقامة في المستشفيات.

ج. التّأمين على الممتلكات: يشمل التّأمين على الممتلكات العديد من الأنواع، مثل التّأمين على المنازل، والسّيارات، والممتلكات التّجاريّة، ويهدف هذا النّوع من التّأمين إلى حماية الأفراد والشّركات من الخسائر الماليّة النّاتجة عن الأضرار، أو السّرقة.

د. التّأمين ضدّ الحوادث: يشمل هذا النّوع من التّأمين تغطية الحوادث الشّخصيّة وحوادث العمل، ويهدف إلى تقديم تعويضات ماليّة للأفراد الذين يتعرّضون للإصابات، أو العجز نتيجة حادث معيّن.

هـ. التّأمين الهندسي: ويشمل على المشاريع الهندسيّة، والتّراخيص النّفطيّة، والبنى التّحتيّة، وهو من متطلّبات الدّخول بأيّ عقد استثماري.

و. التّأمين على السّيارات: ويشمل التّأمين على حوادث السّيارات بأنواعها كلّها، فضلًا عن حوادث الاصطدام.

ز. تأمين السّفن والطّيران: ويشمل التّأمين على تغطية الأخطار التي تواجه السّفن والطّائرات، مثل أخطار الحرب، وأخطار الاصطدام، وتأثّر هياكلها.

5. تلعب شركة التّأمين الوطنيّة دورًا حيويًّا في دعم الاقتصاد العراقي من خلال توفير حلول تأمينيّة متكاملة، وبفضل تاريخها الطّويل، وخبرتها الواسعة، تظلّ الشّركة واحدة من المؤسّسات الرّائدة في هذا المجال.

أ. السّتينيّات والسّبعينيّات: شهدت هذه الفترة نموًا سريعًا في عمليّات الشّركة مع توسّع العراق اقتصاديًّا، إذ زادت الشّركة من فروعها، ووسّعت من خدماتها لتشمل مختلف أنواع التّأمين.

ب. الثّمانينيّات والتّسعينيّات: واجهت الشّركة تحدّيات كبيرة بسبب الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، وحرب الخليج، التي أثّرت في الاقتصاد العراقي، والبنية التّحتيّة، ومع ذلك، استمرّت الشّركة في تقديم خدماتها على الرّغم من الظّروف الصّعبة.

ج. بعد 2003: بعد النّظام السّياسي الحاكم، واجهت الشّركة تحدّيات جديدة، تتعلّق بالاستقرار السّياسي والأمني، ومع ذلك، أعادت الشّركة هيكلة نفسها، وتبنّت سياسات جديدة لمواكبة التّغيرات في السّوق.

6. تتبع شركة التّأمين الوطنيّة هيكليّة تنظيميّة متكاملة، تضمّ مختلف الأقسام والإدارات، ويرأس الشّركة مدير عام، يُعيّن من قبل الحكومة، ويشرف على العمليّات اليوميّة للشّركة، وتتكوّن الهيكليّة الإداريّة من إدارات عديدة.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

سوق التأمين العراقية

اعتمدت الباحثة لغرض تغطية الجانب العملي للبحث على استمارات مقابلة شخصيّة مفتوحة (انظر الملحق 1)، أُعدّت لغرض الحصول على إجابات حقيقيّة تكون بمثابة مخرجات مهمّة بشأن المكوّنات الأساس (الفرص، والتّحدّيات، والحلول) في سوق التّأمين العراقيّة، وقد جرى اختيار(12) فردًا متخصّصًا بالتّأمين كعيّنة استطلاع آراء ومواقف من خلال الإجابة على فقرات استبانة المقابلة، وكانت مواصفاتهم وخصائصهم كما بيّنها الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) مواصفات وخصائص عيّنة البحث.

الوظيفة	خبير		مدير مفوّض		وكيل تأمين		موظّف حكومي		المجموع	
	6	%50	2	%17	2	%17	2	%16	12	%100
موقع العمل	سوق التّأمين		شركة تأمين خاصّة		ديوان التّأمين		مؤسّسة حكوميّة		المجموع	
	5	%42	3	%25	2	%17	2	%16	12	%100
متوسّط العمر	(52) سنة									
متوسّط سنوات الخدمة	(21) سنة									
عدد الدّورات التّدريبيّة	(7) دورة									

يتّضح من الجدول المذكور آنفًا أنّ أغلب عيّنة البحث هم من العاملين في مجال التّأمين، بينهم (50%) بدرجة خبير، وموزّعة بالتّساوي بحدود (17%) بين مدير مفوّض، ووكيل تأمين، وموظّف حكومي، ومثل هذا الوصف يجعل العمل البحثي ساريًا بالاتّجاه الصّحيح، ما سيُقدّم إجابات تصبّ في خدمة نتائج البحث من حيث الدّقّة والفائدة، واتّضح من الجدول أيضًا بأنّ أغلب مواقع عمل عيّنة البحث، هي سوق التّأمين بنسبة (42%)، وشركات التّأمين الخاصّة بنسبة

(25%)، فضلًا عن بعض من الخبراء الذين يعملون في الوقت الحاضر في ديوان التّأمين والمؤسّسات الحكوميّة، متمثّلة بوزارة الماليّة.

بلغ متوسّط عمر عيّنة البحث (52) سنة، وهو عمر مناسب يعكس خبرة الأفراد المعنيين بالإجابة، ولديهم سنوات خدمة كبيرة بلغت (21) سنة، فضلًا عن إشراكهم بدورات تدريبيّة متخصّصة بالتّأمين، بلغ متوسّطها (7) دورة خلال حياتهم الوظيفيّة.

أولاً: الفرص المتاحة لشركات التأمين الحالية في العراق

قدّم أفراد عيّنة البحث إجابات كثيرة بشأن ما يتوقّعونه من فرص متاحة أمام شركات التّأمين الحكوميّة العاملة في العراق، التي من المفترض استغلالها في المستقبل للنّهوض بواقعها، كما يبيّنها الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) الفرص المتاحة لشركات التّأمين في السّوق العراقيّة.

ت	الفرص	العدد	النسب المئوية
1	تقديم منتجات تأمينيّة جديدة ومتنوّعة من تأمين هندسي، وتأمين اعتمادات مستنديّة، وتأمين مقاولات إنشائيّة، وتأمين وافدين وزائرين، وتأمين الأعمال التّجاريّة، والتّأمين ضدّ مخاطر التّغيرات المناخيّة.	10	%83
2	استخدام التّكنولوجيا المتقدّمة (بما فيها الذّكاء الاصطناعي) لتحسين خدمات قطاع التّأمين.	8	%67
3	المساهمة الفاعلة في التّنمية الاقتصاديّة عن طريق تشجيع ريادة الأعمال، وتحمّل المخاطر البيئيّة والمجتمعيّة.	7	%58
4	التّعاون مع قطاع المصارف الحكوميّة والأهليّة في التّسويق والتّرويج للتّأمين.	6	%50
5	التّوسّع الجغرافي والانتقال من الأسواق المحليّة إلى الأسواق العربيّة والإقليميّة الجديدة.	5	%42
6	فتح آفاق تعاون مثاليّة مع هيئة الاستثمار الوطنيّة لغرض التّأمين على المشاريع الهندسيّة.	4	%33
7	إلزام القطاع العام بمؤسّساته كافّة بالتّأمين.	2	%17
	الإجمالي	42	

يتّضح من الجدول المذكور آنفًا، وبحسب إجابات عيّنة البحث من متخصّصي التّأمين بأنّ الفرص المتاحة أمام شركات التّأمين الحكوميّة العاملة في السّوق العراقيّة عديدة ومتنوّعة، وقد وقع أغلبها بحسب التّرتيب التّصاعدي، وعلى النّحو الآتي:

1. تقديم منتجات تأمينيّة جديدة غير تقليديّة في مجالات متعدّدة، تتعلّق بالتّأمين الهندسي، والمقاولات الإنشائيّة، والتّأمين الصّحي، والأعمال التّجاريّة المختلفة، وقد حازت هذه الفرصة على نسبة (83%) من آراء الخبراء، وبما يعكس ضرورة التّوجّه نحو اغتنام الفرص لإنعاش الاقتصاد العراقي بمنتج التّأمين، ودرء المخاطر عن المشاريع.
2. استخدام التّكنولوجيا المتقدّمة لتحسين خدمات ومنتجات قطاع التّأمين الحكومي، وقد حصلت على نسبة (67%) من رأي الخبراء، من حيث توجّه الشّركات الحكوميّة العاملة في مجال التّأمين (شركة التّأمين الوطنيّة، وشركة التّأمين العراقيّة، وشركة إعادة التّأمين)، نحو شراء التّكنولوجيا الجديدة، لتحديث أنظمتها المتهالكة والقديمة، من خلال استخدام البرامج الحاسوبيّة المتقدّمة المدعّمة بالذّكاء الاصطناعي.
3. توجّه خبراء التّأمين نحو اقتناص فرصة مساهمة شركات التّأمين العراقيّة في التّنمية الاقتصاديّة من خلال تبنّيها وتشجيعها المشاريع الرّياديّة، وتحمّل مخاطرها البيئيّة والمجتمعيّة، وقد حصلت الفرصة على نسبة مئويّة قدرها (58%).
4. وجاءت الفرص (7،6،5،4) الموضّحة في الجدول (2) على تراتيب (50%،42%،33%،17%)، التي أفادت على التّعاون مع القطاع المصرفي، والتّوسّع الجغرافي للأسواق التّأمينيّة، وفتح آفاق التّعاون مع هيئة الاستثمار الوطنيّة، ثمّ إلزام القطاع العام بمؤسّساته كافّة بالتّأمين، الذي حاز على نسبة قليلة جدًّا بلغت (17%)، و(2) فقط من الخبراء أكدا عليها، ولم تحصل على قبول الأخرين من العيّنة الممتازة.

ثانياً: التحديات التي تواجه قطاع التأمين العراقي

قدّم أفراد عيّنة البحث تحدّيات عديدة يواجهها قطاع التّأمين في العراق عند إجاباتهم في المقابلات الشّخصيّة المتحقّقة معهم، وكما بيّنها الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) التّحدّيات التي يواجهها قطاع التّأمين العراقي.

ت	التحديات	العدد	النسب المئوية
1	الافتقار إلى الوعي التّأميني وعدم الثّقة به.	11	%92
2	ضعف اهتمام ودعم الحكومة لقطاع التّأمين.	10	%83
3	عدم أهليّة وقدرة الملاكات الوظيفيّة العاملة في قطاع التّأمين (بمجال الإحصاء والرّياضيّات).	9	%75
4	سوء الخطط التّسويقيّة وعدم التّركيز على بحوث السّوق التّأمينيّة.	8	%67
5	عدم مواكبة التّطوّر الحاصل في أسواق التّأمين العالميّة وبخاصّة التّكنلوجيّة.	7	%58
6	عدم وجود قوانين حكوميّة داعمة للنّشاط التّأميني.	6	%50
7	الافتقار إلى الخبراء في قطاع التّأمين.	5	%42
8	ازدواجيّة تطبيق القوانين بين حكومتي المركز وإقليم كردستان.	4	%33
9	كثرة وتعدّد الشّركات الخاصّة للتّأمين وخلق منافسة غير مهنيّة بينها.	3	%25
10	الحاجة إلى تعديل قانون رقم (10) لسنة (2005) لعدم انسجامه مع الواقع.	2	%17
	الإجمالي	65	

يتّضح من الجدول رقم (3) وبحسب إجابات عيّنة البحث من خبراء التّأمين بأنّ التّحدّيات التي تواجه قطاع التّأمين الحكومي العراقي كثيرة، ممّا يجعلها بمثابة وسائل وأدوات معيقة للنّهوض بواقعه، وقد كانت أغلب الإجابات على النّحو الآتي:

1. الافتقار إلى الوعي التّأميني من قبل المواطنين، وعدم ثقتهم بالشّركات العاملة في مجال التّأمين، إذ شكّل هذا التّحدّي ما نسبته (92%) بحسب تأكيد الخبراء، وهذا يمثّل إعاقة حقيقيّة يجب التّصدّي لها مستقبلًا بكلّ جديّة.

2.ضعف اهتمام الحكومة ودعمها لقطاع التّأمين شكّل تحدّيًا كبيرًا بحسب رأي (10) من الخبراء الذين أشار (83%) منهم على أنّ هذا التّحدّي سيكون عائقًا أمام تقدّم شركات التّأمين؛ إذ لم تُوضع إجراءات ورسم سياسات فاعلة من قبل الحكومة الاتّحاديّة المركزيّة.

3.عدم أهليّة وجدارة الملاكات الوظيفيّة العاملة في قطاع التّأمين، وخاصّة في مجال الإحصاء والرّياضيّات، يُشكّل تحدّيًا مهمًا أمام الإجراءات العليا للشّركات، إذ بلغت نسبته (75%) بحسب رأي خبراء عيّنة البحث.

4.سوء الخطط التّسويقيّة، وعدم الاهتمام بإجراء بحوث السّوق التّأمينيّة، مثّل تحدّيًا كبيرًا هو الآخر بنسبة (67%)، وهذا أدّى إلى وجود ضعف في إدارة الموارد البشريّة من حيث اختيار العاملين المناسبين، والاستفادة من أصحاب الشّهادات العليا في مجال الإدارة والاقتصاد.

5.وجاءت تحدّيات (عدم مواكبة تطوّرات سوق التّأمين العالمي، وعدم وجود قوانين داعمة لعمل التّأمين، والافتقار إلى الخبراء الاكتواريين، وازدواجيّة تطبيق القوانين الماليّة والتّأمينيّة، وكثرة الشّركات التّأمينيّة الخاصّة، والحاجة لتعديل قانون التّأمين لتخلّفه عن الواقع)، لتشكّل هي الأخرى أدوات معيقة، وبنسب مئويّة (58%،50%،42%،33%،25%،17%) على التّوالي، ممّا يتطلّب التّصدّي لها، واستمرار مواجهتها.

المبحث الرابع: خاتمة البحث

الاستنتاجات والتوصيات

تختتم الباحثة دراستها بفقرتين رئيستين، هما الاستنتاجات والتّوصيات، وعلى النّحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات، وكما يأتي:

1. شهدت سوق التّأمين تطوّرًا ملحوظًا بعد عام 2005، إذ بدأت الدّولة بتشجيع الاستثمار فيه، وتوسيع خدماته، رغم أنّه ما زال يواجه تحدّيات جمّة، أبرزها ضعف الوعي التّأميني بين المواطنين، فضلًا عن مواجهة تهديدات اقتصاديّة، وإداريّة، وتكنولوجيّة كثيرة.
2. يمكن لشركات التّأمين الحكوميّة (شركة التّأمين الوطنيّة، وشركة التّأمين العراقيّة، وشركة إعادة التّأمين)، أن تستفيد من النّمو الاقتصادي المتحقّق في أسواق التّأمين النّاشئة في العراق، لغرض توسيع تلبية الاحتياجات من منتجات التّأمين المتنوّعة، وزيادة الاستثمارات المحليّة، والعالميّة.
3. يمتلك العراق –كسوق واسعة ونافذة– قاعدة سكانيّة كبيرة ومتنوّعة، وهذا يشجع على خلق فرص لتقديم منتجات تأمينيّة متعدّدة تتوافق وحاجة السّوق الكثيرة، وما يقابل ذلك توفير فرص للإصلاحات الحكوميّة في مجال الإدارة، والاقتصاد، والسّياسة، لغرض بناء بيئة أعمال مستقرّة، وذات جاذبيّة عالية لقطاع التّأمين.
4. يواجه قطاع التّأمين العراقي مخاطر سيبرانيّة، وهجمات إلكترونيّة تشكّل تهديدًا واضحًا على الشّركات العاملة، وتخوّفها من الوقوع بمنزلق الخسائر الماليّة الكبيرة، وتعطيل عمليّات إنتاج الوثائق التّأمينيّة.
5. أهميّة توجّه شركات التّأمين الحكوميّة العاملة في السّوق العراقيّة نحو تقديم منتجات جديدة غير تقليديّة في مجال التّأمين الهندسي، والمقاولات الإنشائيّة، والتّأمين ضدّ مخاطر التّغيرات المناخيّة.
6. فرصة الانتقال من العمل اليدوي إلى العمل التّكنولوجي المتقدّم، حقّق أهميّة كبيرة لتحسين خدمات ومنتجات القطاع التّأميني.

7. وجود ثقافة عراقيّة خاطئة بشأن التّأمين بسبب الاعتقاد السّائد بأنّه مكلف، وغير ضروري، وأنّه قد لا تُدفع تعويضات عند وقوع الضّرر على الأفراد والشّركات، فضلًا عن وجود اعتقاد مناهض بأنّ الاعتماد على الأسرة والعشيرة يُعدُّ الأفضل في مواجهة الأزمات الماليّة، من دون اللجوء إلى التّأمين.
8. تفتقر السّوق العراقيّة إلى الوعي التّأميني من قبل جمهور الزّبائن العراقيين، فضلًا عن عدم الثّقة بشركات التّأمين الحكوميّة.
9. ضعف اهتمام ودعم الحكومة لقطاع التّأمين ككل في القطاعين العام والخاص، ممّا يشكّل تخلّفًا واضحًا في عدم مواكبة ما يحدث من تطوّرات وتحوّلات كثيرة في العالم المتقدّم.
10. ما يزال الضّعف بارزًا في عدم أهليّة وجدارة الملاكات الوظيفيّة العاملة في قطاع التّأمين الحكومي، ولا سيّما في مجال الإحصاء، والرّياضيّات، والاكتواريّات، ممّا يعكس سوء العمّال التّأميني وتخلّفه عمّا يجري في العالم من تطورات هائلة في هذا المجال الاقتصادي الحيوي.

ثانياً: التوصيات والمقترحات المستقبلية

في قائمة البحث تجد الباحثة من الضّروري تدوين أبرز التّوصيات، والمقترحات المستقبليّة، للنّهوض بواقع قطاع التّأمين العراقي من خلال تحسين الأداء المؤسّسي للشّركات العاملة (شركة التّأمين الوطنيّة، وشركة التّأمين العراقيّة، وشركة إعادة التّأمين)، وذلك عبر ما قدّمه خبراء عيّنة البحث من حلول ممكنة للنّجاح والتّحسين، وهي ما وضّحها بشكل جلي الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) الحلول المقترحة لتحسين الأداء المؤسّسي لشركات التّأمين العراقيّة.

ت	الحلول	العدد	النّسب المئويّة
1	أهميّة سعي الحكومة ممثّلة بوزارة الماليّة إلى تحسين البنيّة التّحتيّة التي تسهم في وصول خدمات التّأمين إلى مناطق العراق جميعًا.	12	%100
2	الاستثمار في مجال التّكنولوجيا المتقدّمة، بما فيها الذّكاء الاصطناعي التي تسهم في تحسين كفاءة وشفافيّة خدمات التّأمين.	10	%83
3	الاستفادة من خبرات الشّركات العاملة في مجال التّأمين التي تساعد في تقديم خدمات متطوّرة من خلال إقامة شراكات وتحالفات استراتيجيّة.	9	%75
4	العمل الجاد والمستمر على تحديث القوانين واللوائح المتعلّقة بالتّأمين لجعلها أكثر ملاءمة للتّطوّرات المتقدّمة في العالم.	8	%67
5	تنفيذ حملات توعية شاملة وواسعة النّطاق بشأن أهميّة التّأمين، وإدارة الخطر، وتضمين التّعليم التّأميني في مناهج كليّات الإدارة والاقتصاد.	6	%50
6	إعداد خطط استراتيجيّة وواسعة النّطاق للتّوسّع الجغرافي وزيادة الحصص السّوقيّة.	6	%50
7	إعادة النظر بقانون التّأمين رقم 10 لسنة 2005 وجعله ينسجم والواقع العملي في العراق.	6	%50
8	منح التّأمين دورًا مميّزًا في برنامج الحكومة الاقتصادي.	6	%50
9	تقليل عدد شركات التّأمين من خلال دمج معظمها لخلق شركات تأمين ذات رؤوس أموال عالية، واحتياطات كبيرة، لتغطية المشاريع الاقتصاديّة الكبرى.	5	%42
10	التّركيز على تأهيل العاملين في قطاع التّأمين، وإعادة تدويرهم وتدريبهم بدورات متقدّمة.	4	%33
	الإجمالي	72	

وتجد الباحثة من الضّرورة بمكان أهميّة توجّهها نحو تقديم مقترحات، وتوصيات مستقبليّة، للنّهوض بواقع التّأمين في العراق، ومن بينها ما يأتي:

1. طرح مجموعة جديدة متطوّرة ومبتكرة من المنتجات والخدمات التّأمينيّة التي توفّر للزّبائن التّغطية، والحماية من المخاطر الجديدة النّاشئة عن تطوّر اقتصاد العراق الآخذ في التّحوّل إلى سوق حرّة مفتوحة، فضلًا عن تحقيق التّنمية المستدامة للمجتمع العراقي، من خلال الإسهام في تحقيق الاستقلال المالي من أجل مستقبل عراق أفضل.
2. أهميّة سعي الحكومة إلى تحسين البنية التّحتيّة التي ستسهم في وصول خدمات التّأمين إلى مناطق العراق جميعًا، من خلال الاهتمام بالطّرق، والكهرباء، وغيرها من البنى التّحتيّة التي تقلّل من حدّة المخاطر، ويتعرّض لها المواطن، مثل، حوادث السّيارات، والحرائق، والمساهمة في إقبال شركات التّأمين على قبولها، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التّنمية الاقتصاديّة.
3. العمل الجاد والمستمر على تحديث القوانين واللوائح المتعلّقة بالتّأمين لجعلها أكثر ملاءمة للتّطوّرات المتقدّمة في العالم، من خلال إعداد مشاريع للقوانين، والأنظمة، والتّعليمات، عن طريق ديوان التّأمين وفقًا للصّلاحيّات المخولّة له بموجب قانون تنظيم أعمال التّأمين رقم 10 لسنة 2005، وذلك بعد بيان رأي الشّركات العاملة في هذا القطاع عن طريق تشكيل فريق عمل من الشّركات من قانونيين وفنيين والجهات ذات العلاقة، والعمل على تضمين التّعليم التّأميني في مناهج كليّات الإدارة والاقتصاد والمعاهد.
4. إعادة النّظر بأحكام المادّة (11/ رابعًا) من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ليكون التّأمين على موجودات المشروع من قبل شركات التّأمين المجازة من ديوان التّأمين، وبما يسهم في دعم التّنمية الاقتصاديّة من خلال زيادة أقساط التّأمين المتحقّقة، وبما يسهم بالحفاظ على العملة الصّعبة داخل البلد.
5. العمل مع الجهات الحكوميّة المختصّة، بما فيها هيئة النّزاهة، وديوان الرّقابة الماليّة، وديوان التّأمين على تحسين مستوى الشّفافيّة للخدمات المقدّمة من قبل شركات

التّأمين، من خلال الالتزام بتطبيق برنامج الشّفافيّة، والمال العام، والمعتمد من قبل هيئة النّزاهة، وبما يسهم في تحسين سبل التّواصل مع المواطن، والانتقال إلى حكومة المواطن الإلكترونيّة.

6. استخدام أجهزة العلاقات العامّة في شركة التّأمين الوطنيّة لوسائل الاتّصال الحديثة وبشكل مكثّف، وذلك لمواكبة التّطوّر الذي يحدث في العالم، والإفادة من خدمة الإنترنت في عرض منتجاتها، وإعطاء البحث العلمي، والتّخطيط، والاتّصال، والإعلام، وتقويم العاملين أهميّة كبيرة بوصفها الأساس العلمي الذي تعتمد عليه أنشطة العلاقات العامّة في تحقيق الأهداف، فضلًا عن القيام بحملات ترويجيّة، والعمل على توسعة نطاق وعيها التّأميني، وترويج خدماتها التّأمينيّة.
7. الاستفادة من خبرات الشّركات العالميّة في مجال التّأمين، وإدارة الخطر عبر إقامة شراكات أعمال تساعد على تحسين الأداء، لغرض تقديم خدمات متطوّرة، وهذا الذي يُعمل عليه حاليًا.

الملحق: انموذج استمارة المقابلة

السيد الخبير.... الست الخبيرة

بين أيديكم استبيان مفتوح يتناول عنوان بحث مقترح نقوم به لأغراض استكمال منهاج دورة تدريبيّة في المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة التّابع للأمانة العامّة لمجلس الوزراء، وعنوانه (سبل النّهوض بقطاع التّأمين في العراق)، وستُعتمد إجاباتكم لأغراض تحقيق نتائج مفيدة لإنجاح عمل شركة التّأمين الوطنيّة بشكل عام، والشّركات التّأمينيّة الأخرى بشكل خاص.

المعلومات التّابعة للشّخص الذي سيملأ الاستبيان:

عنوان الدرجة الوظيفية الحاليّة	
سنوات الخدمة الوظيفية في مجال التأمين	
العمر	
عدد الدورات التدريبية	
مكان العمل الحالي	

أوّلًا: برأيك ما هي أهمّ الفرص المتاحة لشركات التّأمين الحاليّة في العراق؟ حدّد في الأقل (من 3 إلى 5) فرص:

ت	الفرص
1	
2	
3	
4	

ثانيًا: برأيك ما هي أبرز التّحدّيات التي تواجه شركات التّأمين العراقيّة وتعيق أعمالها في المرحلة الرّاهنة؟ حدّد في الأقل (من 3 إلى 5) تحدّيات:

ت	التحديات
1	
2	
3	
4	
5	

ثالثًا: برأيك ما هي الحلول الممكنة والمتاحة التي يمكنك تقديمها للنّهوض بواقع قطاع التّأمين في العراق، حدّد في الأقل (من 3 إلى 5) حلول:

ت	الحلول
1	
2	
3	
4	
5	

المصادر

(1) الخفاجي، منعم (2018)، مدخل لدراسة التّأمين، بيروت، منتدى المعارف.
(2) عبد الوهاب، عطا (1965)، مستقبل التّأمين في العراق، بغداد، منشورات شركة التّأمين الوطنيّة.
(3) كمال، مصباح (2011)، أوراق في تاريخ التّأمين في العراق، بغداد، منشورات شركة التّأمين الوطنيّة.
(4) أبو بكر، عيد (2016)، إدارة اخطار شركات التـأمين، المغرب، الناشر دار اليازوري.
(5) البلداوي، علاء (2020)، أصول التّأمين الأساسيّة وتطبيقاته العمليّة، بغداد، الموسوعة الاكاديميّة والتّطبيقيّة.
(6) عبد الباقي، جمال (2005)، مبادئ إدارة الخطر والتّأمين، مصر، المؤسّسة العربيّة للعلوم والثّقافة.
(7) الهانسي، مختار (2009)، مبادئ التّأمين، بيروت، دار النّهضة العربيّة.
(8) عبد الله، إيمان (2016)، مقالات في التّأمين، بغداد، قسم التّخطيط والتّسويق/ شركة التّأمين الوطنيّة.